

Distr.: General
19 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/69/520/Add.1 و Corr.1).

وينصبُّ التركيز في التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسدّدة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسدّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

وكانت المؤشرات المالية لعام ٢٠١٥ في مجملها سليمة وإيجابية عموماً، باستثناء وضع النقدية في الميزانية العادية. ولقد نفذت النقدية في الميزانية العادية حالياً ويجري في الوقت الراهن السحب من الاحتياطيات ذات الصلة. وستواجه المنظمة مشاكل حادة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من العام ما لم ترد اشتراكات كافية. ومن المتوقع أن تظلُّ الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة إلى المحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام. ومن المتوقع أن يواصل مستوى المبالغ غير المسدّدة المستحقة للدول الأعضاء عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات انخفاضه بحلول نهاية العام.

ولا يزال قدرٌ كبيرٌ من الأنصبة المقررة غير مسدّدة. ونظراً إلى قلة الاحتياطيات المتاحة، لا تزال الصحة المالية للمنظمة مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/69/520/Add.1 و Corr.1). ويستعرض التقرير أساسا المؤشرات المالية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ويُجري مقارنة مع الحالة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (انظر A/69/520) والحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ - وفي هذا التقرير، يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استنادا إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسدّدة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسدّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

٣ - تعكس الحالة المالية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ انخفاضا في مستوى الأنصبة المقررة للمحكمتين وزيادة في مستواها للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. وكانت الأنصبة المقررة غير المسدّدة أكثر بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين وأقل بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام، مما كانت عليه قبل عام مضى. ومن المتوقع أن يواصل مستوى المبالغ المستحقة للدول الأعضاء انخفاضه بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وعموما، فإن المؤشرات المالية لعام ٢٠١٥ إيجابية، على الرغم من أن وضع النقدية في الميزانية العادية خلال الربع الأخير من السنة لا يزال مبعثا للقلق الشديد. وتتوقف النتيجة النهائية إلى حد كبير على الاشتراكات الواردة في الأشهر المتبقية من السنة.

ألف - الميزانية العادية

٤ - في عام ٢٠١٥، حُدّد مستوى الأنصبة المقررة في الميزانية العادية بما مقداره ٢,٧٧ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٥٩ مليون دولار عن مستواها في عام ٢٠١٤. وزادت أيضا المدفوعات التي وردت بحلول ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٢,٢٥ بليون دولار، مقارنةً بمبلغ ٢,٠٤ بليون دولار ورد في نفس التاريخ من عام ٢٠١٤. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسدّدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ما مقداره ١,٠٥ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٦ مليون دولار عن مستوى المدفوعات غير المسدّدة في العام السابق.

٥ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كانت ١٢٨ دولة عضوا قد سدّدت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، أي بزيادة قدرها ثلاث دول عن عددها في ٢ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويؤد الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ ١٢٨ التي وفّت بالتزاماتها للميزانية العادية بالكامل، ويحثُّ الدول الأعضاء الـ ٦٥ المتبقية على أن تحذو حذوها.

٦ - وكان مبلغ ١,٠٥ بليون دولار الذي ظلّ مستحقاً في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ محصوراً إلى حد كبير في عدد قليل من الدول الأعضاء. وستعتمد الصورة المالية النهائية لعام ٢٠١٥ إلى حد كبير على الإجراءات التي تتخذها تلك الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

٧ - وتشمل الموارد النقدية للميزانية العادية، في إطار الصندوق العام الذي تُودع فيه المدفوعات من الأنصبة المقررة، صندوق رأس المال المتداول الذي حدّدت الجمعية العامة رصيده بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. وفي نهاية عام ٢٠١٤، سُجِّل عجز قدره ٨١ مليون دولار وموَّل بالكامل من صندوق رأس المال المتداول. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كان عجز النقدية يبلغ ٧٣ مليون دولار ولقد موَّل بالكامل أيضاً من صندوق رأس المال المتداول. ومع أخذ الحساب الخاص الذي يتوافر فيه رصيد بمبلغ ١٩٩ مليون دولار في الحسبان، فإن ما مجموعه ٢٧٦ مليون دولار من المبالغ النقدية يتوافر في الصندوق العام بحلول التاريخ نفسه.

٨ - ويأخذ وضع النقدية هذا في الاعتبار عدداً من المعاملات التي تمت في عام ٢٠١٥ وفقاً للقرار ٢٧٤/٦٩ ألف. وبموجب هذا القرار الذي اتخذ في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أذنت الجمعية العامة بتحويل مبلغ ١٥٤,٩ مليون دولار من الصندوق العام لسد العجز النهائي في تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولقد حوِّل ما مجموعه ١٠٩,٩ ملايين دولار يشمل مبلغ ٣٦,٦ مليون دولار من الحساب الخاص، وفقاً لهذا القرار. أما المبلغ المتبقي البالغ ٤٥ مليون دولار فسيُموَّل ويُحوَّل في سياق الأنصبة المقررة للميزانية العادية المقبلة في إطار الصندوق العام.

٩ - ولقد شهدت الميزانية العادية حالات من العجز النقدي منذ آب/أغسطس ٢٠١٥ خفّت وطأها بفضل الاشتراكات الواردة في أيلول/سبتمبر. إلا أن المزيد من المشاكل الحادة في النقدية ستنشأ خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥ ما لم ترد اشتراكات كافية. وسيستمر رصد وضع النقدية عن كثب. وسيعتمد وضع النقدية النهائي في نهاية عام ٢٠١٥، إلى حد كبير، على المبالغ التي ستسدّها الدول الأعضاء في الأشهر القادمة.

باء - عمليات حفظ السلام

١٠ - من الصعب التنبؤ بالاحتياجات المالية نظرا لتغير الطلب على أنشطة حفظ السلام. كما أن عمليات حفظ السلام تخضع لفترة مالية مختلفة تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه عوضا عن اتباع السنة التقويمية؛ وتُحدد الأنصبة المقررة على أساس فترات جدول الأنصبة المقررة المعمول بها لكل عملية. بمعزل عن غيرها من العمليات؛ وبما أنه لا يمكن إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة إلا خلال فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تصدر لفترات مختلفة على مدار السنة. وكل هذه العوامل تزيد عملية المقارنة بين عمليات حفظ السلام والميزانية العادية تعقيدا.

١١ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كان المبلغ غير المسدّد لعمليات حفظ السلام ١,٤٦ بليون دولار. ويبلغ مجموع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ٦,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٥. والاشتراكات التي وردت حتى الآن في عام ٢٠١٥ هي بقيمة ٦ بلايين دولار، بما يطابق تقريبا المبالغ المقررة لهذا العام.

١٢ - ونظرا إلى عدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، قد يتعذر على الدول الأعضاء التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة. ولذلك، يؤدّ الأمين العام الإعراب عن الامتنان الخاص للدول الأعضاء الـ ٢٣ التي قد سدّدت، بحلول ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام في ذلك الحين.

١٣ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كان رصيد النقدية المتاحة لعمليات حفظ السلام يبلغ حوالي ٤,٣ بلايين دولار، مع توافر ما يقرب من ٣,٩ بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة و ٢٥٥ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية و ١٣٩ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٤ - وفيما يتعلق بالمبالغ غير المسدّدة المستحقة للدول الأعضاء، واصلت الأمانة العامة بذل قصارى جهدها للتقليل من مستوى تلك المبالغ إلى أدنى حد. ولقد بلغت قيمة المبالغ غير المسدّدة ٧٧٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ و ١٠٣٨ مليون دولار في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. واستنادا إلى رصد المبالغ النقدية الواردة إلى عمليات حفظ السلام، سُدّدت مدفوعات إضافية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر مما أدى إلى تخفيض المستوى إلى ٥٩٧ مليون دولار في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ومن المتوقع أن يواصل هذا المبلغ الانخفاض إلى ٥٧٧ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

١٥ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كان مبلغ ٣١٤ مليون دولار مستحقاً للدول الأعضاء عن مساهمتها بقوات وبوحدات الشرطة المشكّلة. وفيما يتعلق بالمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، كان مبلغ ٦٣٨ مليون دولار مستحقاً للبعثات العاملة، فيما كان مبلغ ٨٦ مليون دولار مستحقاً للبعثات المنتهية. ويشكل مجموع تلك العناصر مبلغاً قدره ١٠٣٨ مليون دولار.

١٦ - وفي أعقاب تسديد مدفوعات إضافية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، انخفضت قيمة المبالغ المستحقة للدول الأعضاء عن مساهمتها بقوات ووحدات شرطة مشكّلة إلى ٤٨ مليون دولار. وفيما يتعلق بالمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، كان مبلغ ٤٦٣ مليون دولار مستحقاً للبعثات العاملة، فيما كان مبلغ ٨٦ مليون دولار مستحقاً للبعثات المنتهية. ولقد حُفّض المبلغ الإجمالي غير المسدّد إلى ٥٩٧ مليون دولار في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأصبح وضع المدفوعات ذات الصلة في هذا التاريخ على النحو التالي:

(أ) سُدّدت المدفوعات عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة لجميع البعثات حتى تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٥، باستثناء المدفوعات لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي سُدّدت حتى تموز/يوليه ٢٠١٤، نظراً لعدم كفاية النقدية المتاحة في الحساب الخاص لتلك البعثة؛

(ب) سُدّدت المدفوعات عن تكاليف المعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥ لجميع البعثات التي صُدّقت على مطالباتها باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي سُدّدت المدفوعات المتعلقة بها حتى تموز/يوليه ٢٠١٤.

١٧ - والأمين العام ملتزم بالوفاء بأسرع ما يمكن بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدّات. ويشار في هذا الصدد إلى أنه يجري رصد حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كئيب بهدف سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات ربع السنوية إلى الدول الأعضاء على أساس النقدية المتاحة وتوافر البيانات. غير أن المنظمة تعوّل، للقيام بذلك، على وفاء الدول الأعضاء بكامل التزاماتها المالية وفي موعدها، وعلى الإسراع أيضاً بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٨ - تشمل المحكمتان الدوليتان المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولقد ظلت الحالة المالية للمحكمتين سليمة عموماً في عام ٢٠١٥. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسدّدة للمحكمتين ما مقداره ٦٩ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٩ ملايين دولار عن المبلغ غير المسدّد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٩ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كانت ٩٤ دولة من الدول الأعضاء قد سدّدت كامل اشتراكاتها المقرّرة في المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال، أي أقل بأربع دول عن عددها في عام ٢٠١٤. ويودّ الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ٩٤ التي وفّت بكامل التزاماتها، ويحثّ الدول الأعضاء الأخرى على تسديد اشتراكاتها المقررة للمحكمتين الدوليتين بالكامل وفي موعدها.

٢٠ - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية المتاحة للمحكمتين إيجابياً في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وهو كذلك حتى الآن في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يظل قوياً لغاية نهاية السنة. ويتوقف الوضع النهائي على المدفوعات الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢١ - حُدّد ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار كأنصبة مقررة في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كان الجزء الأكبر من الاشتراكات المقررة قد ورد، وظلّ مبلغ ٠,٣ مليون دولار غير مسدّد. وقد شهد المخطط العام لتجديد مباني المقر عجزاً في النقدية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة قراراً بشأن الترتيبات اللازمة لتمويل العجز النهائي في المشروع، وأذنت، بموجب قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، بتحويل مبلغ ١٥٤,٩ مليون دولار من الصندوق العام إلى المشروع. ووفقاً لهذا القرار، حُوّل ما مجموعه ١٠٩,٩ ملايين دولار حتى تاريخه، ومن المقرر أن يُموّل المبلغ المتبقي وقدره ٤٥ مليون دولار ويُحوّل في سياق الأنصبة المقررة للميزانية العادية المقبلة في إطار الصندوق العام.

٢٢ - وعلى مرّ السنين، دأبت الدول الأعضاء على تقديم كامل دعمها للمخطط العام لتجديد مباني المقر، على نحو ما يتجلى من عدد الدول الأعضاء التي سدّدت كامل أنصبتها المقررة للمشروع. ويودّ الأمين العام أن يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء الـ ١٨٣ التي سدّدت كامل أنصبتها المقررة بحلول ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ويحثّ الدول الأعضاء الأخرى على سداد المبالغ المترتبة عليها في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى الإقفال النهائي للحسابات.

ثالثا - الاستنتاجات

٢٣ - يؤدُّ الأمين العام أن يشيد على وجه الخصوص بالدول الأعضاء التي سَدَّت جميع أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة الدفع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وهي: أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وتايلند، والجبل الأسود، وجمهورية ترازيا المتحدة، والدايمرك، وساموا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسيراليون، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان. ووردت مدفوعات من جورجيا وسويسرا وكينيا بعد تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ليرتفع بذلك مجموع عدد الدول إلى ٢٧ دولة.

٢٤ - وتُسجَّل أوضاع الأرصدة النقدية حاليا مستويات إيجابية لجميع الفئات باستثناء الميزانية العادية. ولقد نفذت النقدية في الميزانية العادية حاليا ويجري بالفعل السحب من الاحتياطات ذات الصلة. وستواجه المنظمة مشاكل حادة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من العام ما لم ترد اشتراكات كافية.

٢٥ - ورغم ازدياد عدد الدول الأعضاء التي سَدَّت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، فإن عدم سداد الأنصبة المقررة للميزانية العادية لا يزال عند مستوى لا يستهان به ومحصورا إلى حد كبير في عدد من الدول.

٢٦ - وتواصل الأمانة العامة بذل قصارى جهودها للتعجيل بتسديد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات مملوكة للوحدات، استنادا إلى مستوى النقدية في حساب عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، سُدَّت مدفوعات خلال شهر أيلول/سبتمبر، ثم مرة أخرى في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الأمر الذي أدى إلى خفض مستوى المدفوعات المستحقة إلى حد كبير. ومن المتوقع أن ينخفض هذا المبلغ بقدر أكبر إلى ٥٧٧ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٢٧ - وبالنظر إلى قلة الاحتياطات المتاحة، لا تزال الصحة المالية للمنظمة مرهونة بمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها.